الأمم المتحدة

E/CN.5/2014/NGO/21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 November 2013
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدَّم من المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

171213 171213 13-57328X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

يولي المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، وهو منظمة غير حكومية دولية تعمل من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي على مستوى العالم بأسره، كامل تأييده لقرار لجنة التنمية الاجتماعية الذي يقضي بالنظر المتعمِّق في المسائل المتصلة بتمكين الأفراد من أجل تحقيق الغايات الأساسية الثلاث لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وهي القضاء على الفقر، وتحقيق الإدماج الاجتماعي وتوفير العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع. على أننا ننظر إلى التمكين، لا بوصفه فئة مجرَّدة ولكن باعتباره واحداً من المواضيع المحورية المرتبطة بالجهود العملية التي يتم بذلها حالياً من أجل جعل البشر محوراً للتنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة والمنصفة والشاملة. كما نرحب بهذه المناقشة باعتبارها فرصة جيدة لإعادة تأكيد التزامات المجتمع الدولي إزاء جدول أعمال ”لا يترك أحداً خلف المسيرة“ مع التماس السُبل الكفيلة بترجمة جدول الأعمال المذكور إلى خطوات عملية يتم اتخاذها في سياق إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ولا يزال ”تحدي الفقر“ مطروحاً على جدول الأعمال العالمي بوصفه قضية سياسية واجتماعية واقتصادية، فضلاً عن كونها قضية من قضايا حقوق الإنسان. فالفقر ظاهرة متعددة الأبعاد وتتسبب فيه عوامل شتى. ومع ذلك يرتبط الفقر في الغالب الأعمّ باستبعاد البشر من جدول الأعمال الاقتصادي عندما يتم اتخاذ قرارات سياسات الاقتصاد الكلي دون تقييم سليم لآثارها التوزيعية والاجتماعية. فالبشر الذين يعيشون في ربقة الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، يتم تهميشهم بحكم التعريف فإذا بهم يكابدون المشقة ويعجزون عن الحصول حتى على أدنى الخدمات الاجتماعية، فيما يُجبرون على مواجهة عقبات تعوق خياراتهم الحياتية، وكثيراً ما يضطرون إلى تفضيل ضرورة أساسية على ضرورة أخرى. ومن ثم فإن التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية أمر أساسي بالنسبة للحدّ من الفقر فضلاً عن أهميته بالنسبة لتعزيز النمو.

كما يظل تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل ومنصف، فضلاً عن تنمية مستدامة، أمراً له أهميته الفائقة. فالتغيُّرات الهيكلية في ميدان الاقتصاد، الرامية إلى وقف الوتيرة المنذرة بالخطر لتغير المناخ وتدهور البيئة، يمكن أن تفسح مجالاً لحلول جديدة وفرص جديدة في إطار السعي نحو اتباع أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج. ونحن نتفق تماماً مع النتيجة التي انتهى إليها تقرير الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة المعني بجدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، والمعنون ”شراكة عالمية جديدة: استئصال الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة“ ومؤداها أن ”بإمكانية الاقتصادات المتنوعة، المزوَّدة بفرص متكافئة

للجميع أن تُطلق عنان الدينامية المفضية إلى خلق فرص للعمل وإيجاد سُبل للمعيشة ولا سيما للشباب والنساء''. كما نعتقد بقوة أن مسؤولية الحكومات تتمثل في العمل بالتعاون مع جميع الشركاء وسائر الأطراف المعنية صاحبة المصلحة على اتخاذ خطوات استباقية نحو اقتصاد أخضر وأن تجعل الشمول الاجتماعي محوراً راسخاً للقرارات السياسية.

إن تجربتنا المجسّدة على الأرض في كثير من مناطق العالم تثبت أن تمكين المواطنين وإقامة حكومات مستجيبة ومسؤولة هما وجها العملة الواحدة. على أن هذا الترابط أمر مستحيل بغير وجود الديمقراطية وقيام المجتمعات الديمقراطية التي تهيئ الآليات الكفيلة بتحديد الحقوق التي تهم الناس أكثر من غيرها ولا سيما الفئات المهمَّشة. فالناس يريدون المشاركة الكاملة في المجتمع ويتطلعون إلى أن يكون لهم صوت معبِّر عنهم، وأن تتاح لهم سُبل المشاركة في عمليات صنع القرارات التي تؤثر عليهم. ومن ثم يتوجّب على السلطات أن تخلق المجال على جميع الأصعدة وأن تيسِّر الحوار مع الفئات المستبعدة بشأن نطاق واسع من القضايا وبما يساعد هذه الفئات على التصدي لأحوال اللامساواة مع منع التمييز وتعزيز فرص الحصول على الأصول الإنتاجية، باعتبار أن اتباع نهج تشاركي إزاء الحوكمة تؤدي إلى تعزيز تمكين البشر.

ولقد استقر عزم الدول الأعضاء بالفعل على تنفيذ عمليات تتسم بالشمول والشفافية حيث سلَّمت في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بعنوان ''المستقبل الذي نصبو إليه'' (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق) بأن الأهداف الإنمائية العالمية تمثل أداة مفيدة في تركيز الحصول على مكتسبات إنمائية محددة كجزء من رؤية إنمائية واسعة. كما أن التزامات حقوق الإنسان المتصلة بالتنمية المستدامة والشاملة اكتسبت دوراً أساسياً في الوثيقة الختامية للمؤتمر. ومن شأن نهج قائم على أساس حقوق الإنسان إزاء رصد الالتزامات أن ينطوي على ضرورة العمل على تمكين البشر من أجل الاضطلاع بعمليات الرصد مع ترجمة مبادئ عدم التمييز والمساواة، فضلاً عن مبادئ حقوق الإنسان الأخرى، إلى إجراءات سياسية ومن ثم وضعها موضع التنفيذ على الأرض. وللتوصل إلى إقرار جميع حقوق الإنسان للجميع فلسوف يحتاج الأمر إلى إدماج غايات وأهداف ما بعد عام ٢٠١٥ ضمن إطار طويل الأجل للتغيير التحويلي بحق. وثمة ارتباط بين المؤسسات التي تقوم على أساس المساءلة والشمول وبين التنمية الديمقراطية بما يكفل مساعدة البشر على صياغة خياراتهم الحياتية والمطالبة بمساءلة المسؤولين المنتخبين.

مع ذلك فثمة شرط مادي أساسي يقتضيه التمكين الفعال للبشر، ويتمثل في تحقيق أمنهم الاجتماعي؛ فالذين ينعمون بالأمن من الناحية الاجتماعية، وهم المتحررون من هواجس القلق على وجودهم حيث لا يساورهم الانشغال بشأن تأمين ما يكفي من الدخل لاحتياجات اليوم أو الأسبوع أو الشهر المقبل من أجل شراء الطعام أو تدبير المأوى أو إتاحة الخدمات الصحية لأبنائهم ولأنفسهم، هم الذين يشعرون بحرية المشاركة في تشكيل حياتهم وحياة الجماعة التي ينتمون إليها بل وحياة المجتمع من حولهم بشكل عام. والمجلس الدولي للرعاية الاجتماعية عندما يؤكد من جديد التزامنا الطويل الأجل إزاء توفير الحماية الاجتماعية لجميع أعضاء المجتمع، سواء في مجال الاقتصاد الرسمي، أو غير الرسمي، إنما يرى أن الحماية الاجتماعية أداة لا غنى عنها لبناء الصمود وتحقيق الأمن الاجتماعي بما في ذلك القضاء على الفقر والتوصل إلى المساواة والشمول والوئام. ونحن نرى أن الحماية الاجتماعية أمر أساسي لتحقيق التنمية المنصفة ولتعزيز العدل الاجتماعي والتمكين، وهو ما يدعو إلى تشجيع المبادرات المتخذة على كل من الصعيد العالمي والوطني والمحلي من أجل إتاحة الأُسس التي تقوم عليها العدالة الاجتماعية لجميع المواطنين.

ومن شأن صندوق عالمي للحماية الاجتماعية، على نحو ما اقترحه المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء والمقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، أن يساعد على تمويل إرساء أُسس الحماية الاجتماعية في البلدان التي تعاني حالة من الفقر المدقع مما يحول دون قدرتها على تمويل الاستثمارات الأساسية في هذا المجال، وهنا ينبغي الإفادة من التجارب المتراكمة والدروس المستفادة، وخاصة على صعيد جنوب العالم، حيث تنشأ معظم الابتكارات المتخذة مؤخراً فيما يتصل بأُسس الحماية الاجتماعية، لدى تصميم مخططات للحماية الاجتماعية حول العالم تتسم بمزيد من الفعالية والكفاءة. وبالإضافة إلى أكثر من ١٠٠ سنة من الخبرة في مجال الحماية الاجتماعية بالبلدان الصناعية، لا بد من استخدام هذه الابتكارات كأساس لصياغة هدف شامل للحماية الاجتماعية بالنسبة إلى جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. ونحن نشجع حواراً عالمياً يتم بشأن دور الحماية الاجتماعية في مجال التنمية المستدامة وتمكين البشر. ومع ذلك فلن يتحقق تمكين البشر بغير تحقيق أمن اجتماعي، ولن يتسنى تحقيق تنمية مستدامة بغير مشاركة هؤلاء البشر الذين يتم تمكينهم.